

كوت ماري محرق
داد كاي بالاي نيئيكيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/تميز/٢٠١٣

تسعت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برئاسة القاضي السيد محمدت المصعود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساملي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب التظليدي وعهود صالح التميمي وميخائيل شمشون فين كورنيس وحسين ابر اثنان الماتونين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

التميز - المدعي عليه - وزير الداخلية/إضافة لوظيفته/وكيله النظم الحقولي جاسم محمد سلمان التميز عليه - المدعي - محمد عبيد عباس عبد الحسين وكيله المحامي هادي رحيم .

الوقائع

ادعى وكيل المدعي (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكله منسوب الي وزارة الداخلية/وكالة الوزارة لشؤون الشرطة/المديرية العامة لشرطة محافظة البوئينية وكان احد ضباط الجيش السابق ومنشئاً بالمنظمة . وبعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩ وبدأ للنفس الحاصل في صفوف فور الامن الداخلي في المحافظة قامت قوات التحالف بفتح دورات تدريب سريعة لمنتميين الجيش السابق والاستفادة من خبراتهم المهنية . وكان موكله من ضمن المتطربين بالمعززة المطلوبة في كادمية شرطة البوئينية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٢ والتي تم تأسيسها من قوات التحالف لغرض تدريب الشرطة وبالتنسيق مع المنطقة المحلية المتمثلة بالمحافظ ومجلس المحافظة . وقد استمر رتب الشهر الاول في تموز عام ٢٠٠٣ وبسبب الوضع الأمني وحالة الاحتلال فلم يتم اعادة تربيته على ملاك وزارة الداخلية في عام تفرجه من الدورة وتطوعه على صفوف الشرطة (عام ٢٠٠٣) ، حيث تم ذلك في عام ٢٠٠٥ وبموجب الأمر الإداري المرقم (٢٠٢١٣) في ٢٠٠٥/١٢/٩ والمصانق عليه بالأمر الديواني (١٤٦) لسنة ٢٠٠٩ حيث لم يتم احتساب المدة السابقة بصوره والمتمثلة من تاريخ التخرج من كادمية الشرطة في البوئينية بتاريخ ٢٠٠٣ والمبالغه (سنتان ونصف السنة) خدمة لإغراض الترقية والتقاعد ، وقد قدم المدعي طلباً بذلك الي المدعي عليه/إضافة لوظيفته ونم يروج طيه الي الوزارة ، تقدم المدعي بنفس الغرض لدى المدعي عليه بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٣ ونم يتم رفع نظمه الي الوزارة من قبل مديرية شرطة البوئينية مستندة بذلك الي كتاب وزارة الداخلية شعبة الترقية

كوت ماري عبراني
داد كاي بالاي نيستكادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١/اتحادية/تسييز/٢٠١٣

المرقم (٢٠٠٦) في (٢٠١٠/٣/٦) الذي يوهي بعدم ترويج مثل هكذا طلبات بالرغم من صدور الامر السديواني رقم (١٤ لسنة ٢٠١٠) وقرار مجلس شورى الدولة المرقم (١٣٤ في ٢٠٠٨/١١/٢) وقرار مجلس الوزراء المرقم (١١٣ في ٢٠١١/١/١١) وقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٣٣/اتحادية/تسييز/٢٠١١) ، اقام المدعي (المميز عليه) دعواه بواسطة وكيله امام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٨/١ طلباً فيها التحم التزام المدعي عليه/إضافة لتوظيفه بأحساب الفترة الزمنية السابقة لصدور الامر السديواني بإعادة التثبيت على ملاك الوزارة المرقم (٢٥٢١٣) في ٢٠٠٥/١٢/٦ وتاريخ المباشرة الفعلية في مديرية شرطة الديوانية بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٢ (التعيين من قبل سلطة الانتداب) والبالغه ستان ونصف السنة خدمة فعلية لأغراض الترقية والتقاعد ، ونتيجة المراقبة الحضورية العتبية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ وبعد الاضطرار (٣٠٧/ق/٢٠١٢) حصصاً بالاتساق بلغني بأحساب مدة خدمة المدعي لفترة من ٢٠٠٣/٦/١٣ ولغاية ٢٠٠٥/١٢/٦ خدمة فعلية لأغراض الترقية والتقاعد . ولعدم قناعة المميز بالحلوم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة في ٢٠١٢/١٢/١٦ طلباً لظفنه لأحباب السوادة فيها .

القول

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن عدة تظلمات قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون لما استند اليه من اسباب . تلك ان المدعي (المميز عليه) طعن باستناع المدعي عليه (المميز) من أحساب خدمته لفترة من تاريخ مبادرته في ٢٠٠٣/٦/٦ ولغاية تثبيته على ملاك وزارة الداخلية في ٢٠٠٥/١٢/٦ خدمة فعلية لأغراض الترقية والتقاعد ، وحيث انه قدم طلباً الى المدعي عليه إضافة لتوظيفه بهذا الخصوص ، ولم يروج الى وزارة الداخلية ليمارس بتقديم نظام مساره في ٢٠١٢/٦/٢٣ ولم يتم رفعه من مديرية شرطة الديوانية مستندة الى كتاب وزارة الداخلية/إسعية الترقية المرقم (٢٠٠٦) في ٢٠١٠/٣/٦ الذي يوهي بعدم ترويج مثل هذه الطلبات بالرغم من صدور الامر السديواني المرقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٩ /مكتاب القائد العام للقوات المسلحة العتضمن تثليث تعيين عدد من الضباط من تاريخ تعيينهم ومباشرتهم بالعمل

٧

كوت ماري عيراق
داد كاي بالاي نيئيحيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١/التعمية/تعميز/٢٠١٣

ضمن تشيقات وزارة الداخلية ، وحيث قد تبين ان المدعي قد التحق بالدورة المفتوحة
في التعمية لشرطة الديوانية بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١١ ويأثر بالخدمة دون انقطاع الى
ان تم تتيته على ملاك وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٦ وحيث ان قرار التثبيت لا يمكن اعتباره
تعييناً جديداً وإنما هو تأكيد لوالعة قنوتية سابقة وهي والعة التعيين فيكون والحالة هذه فمراً
ماتشاً لتلك الوالعة لا مثنأ لها ، وحيث ان المدعي القصب مركزه القانوني بمجرد صدور أمر إداري
بتعيينه وبذلك يكون قرار وزير الداخلية اضافة لوظيفته باستناحه عن احتساب خدمة المدعي
المذكورة التماً خدمة نظرية لأغراض الترقية والتقاعد هو قرار لا مست له من القانون
مما يستوجب التزام المدعي عليه اضافة لوظيفته بالاحتساب تلك الخدمة والمقدرة من تاريخ ميلادته
في ٢٠٠٣/٦/١١ ونفاية تتيته على ملاك الوزارة في ٢٠٠٥/١٢/٦ خدمة لأغراض الترقية
والترقيع وحيث ان محكمة القضاء الإداري سارت في قرارها المطعون فيه
بهذا الاتجاا فيكون قرارها ونالساب التي اعتمدها صحيحاً وموافقاً للقانون أمر تصديقه
ورد لظعن التعميزي وتعميل التعميز رسم التعميز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٣/١٢ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السايدي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم هامة

العضو
أكرم أحمد باهان

العضو
محمد صالح القسبي

العضو
أحمد صالح التميمي

العضو
ميثقال هشام كوريشي

العضو
حسين أبو الكهر